



صوامع القمح

رهان مصري على الأمن الغذائي بتسريع المشروع القومي للصوامع

لوجستيات التخزين تفتح نافذة للاستثمارات الأجنبية في القاهرة

تبلغ نحو 3.5 مليون طن من القمح، ومن ثم تحتاج صوامع تكفي الإنتاج المحلي على الأقل، لمنع فاقد الإنتاج عند التخزين.

وتوفر الصوامع العناصر الصحية الملائمة لتخزين الحبوب، ويتطلب تدشين مشروع الصوامع أن يكون لدى الدولة مخزون يكفي 4 أشهر، فالقمح لا يجب تخزينه في الصوامة لمدة تزيد 12 شهرا، لأن ذلك يرفع التكلفة على الحكومة.

وقدر نور الدين تكلفة تخزين طن القمح في الصوامة بنحو 5 دولارات تقريبا، وبالتالي فإن وجود الصوامع يسمح بتخزين القمح المطلوب للمدة المطلوبة، ثم التعاقد من شهر لآخر حتى يصل القمح المستورد.



إبراهيم درويش
الهدف هو تأمين
الخبز وتوفير القمح في
الظروف الاستثنائية

وتمنع الصوامع أيضا دخول القوارض، التي تتسبب في إيلاف وتلوث القمح، كما أنها تعزز من قلة استخدام المبيدات لحماية القمح من التسوس والإصابة بالأمراض، وهي الطرق التي تستخدم في الصوامع التقليدية.

وتتمتع الصوامع الحديثة بتكنولوجيا للحفاظ والنهوية وتدوير القمح داخلها في درجة حرارة أقل من 20 درجة مئوية، ما يمنع نمو الفطريات وسجوم "أفلاتوكسين" التي تصيب الحبوب عند التخزين بالطرق التقليدية.

وأكد إبراهيم درويش عضو مجلس إدارة اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية ورئيس قسم الأراضي والمحاصيل بجامعة المنوفية، أن اهتمام مصر بالمشروع القومي للصوامع، هدفه تأمين الغذاء الرئيسي واحتياجات البلاد من رغيف الخبز.

وأوضح لـ "العرب" أن وجود تلك الصوامع يعزز من توفير المخزون الاستراتيجي للقمح وطول مدة صلاحيته، بما يعزز من قدرة البلاد على الصمود في الظروف الاستثنائية وحالات الطوارئ سواء محليا أو عالميا، مثل ظروف جائحة كورونا.

وتعد الصوامع الآلية الحديثة لتخزين المحاصيل المستوردة والمنتجة محليا، والحفاظ عليها لفترات أطول، بعكس المخازن التقليدية التي تجعل المحاصيل عُرضة للرطوبة والطيور والقوارض، وتضمن السيطرة الآمنة في حماية المحاصيل التي تحتاج البلاد إلى تخزينها لسد فجوتها الاستهلاكية.

أبدت القاهرة اهتماما بالغا بالمشروع القومي للصوامع من أجل تأمين ترشيد معدلات استيراد القمح، التي جعلتها تصدر قائمة المراكز الأولى عالميا، فضلا عن سعيها لتخفيض معدلات فاقد التخزين الذي يكبدتها خسائر قياسية سنوية.

صوامة عملاقة، فيما تستهدف وزارة التموين والتجارة الداخلية افتتاح صوامع لتخزين القمح في كل محافظة لتأمين إمداداته للمخابز بشكل سريع.

ويسهم المشروع في تقليل نسبة فاقد التخزين بنحو 15 في المئة، مقارنة بعمليات التخزين التي تتم في الشون، الترابية الحالية، وهي مخازن تقليدية. فضلا عن أن طرق التخزين عموما كانت تفتح الباب أمام نقشي الفساد، وسرقة المحصول وبيعه في السوق الموازية، نتيجة صعوبة حصر كميات القمح بدقة في الشون التقليدية.

وتصل الطاقة التخزينية للمشروع القومي للصوامع نحو 3 ملايين طن، ومخطط زيادتها لنحو 4.2 مليون طن مع نهاية العام الحالي.

وقدرت وزارة التموين السعات التخزينية لمصر حاليا عند معدلات تكفي البلاد لنحو 4 شهر ونصف الشهر، ويسعات تخزينية تصل إلى ما يقرب من 3.6 مليون طن. ورغم الإعلان عن المشروع منذ أكثر من 20 عاما إلا أنه دخل دائرة الإهمال إلى أن أعاد إحياءه الرئيس عبدالفتاح السيسي وفق مخطط يستهدف إنشاء 50 صوامة.

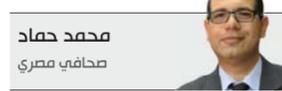
وتستهلك مصر نحو 10 ملايين طن من القمح سنويا لإنتاج الخبز البلدي، وحوالي ثلاثة ملايين طن أخرى تستخدم في عمليات التصنيع المتنوعة للسلع الغذائية والحلويات، مما يرفع الاستهلاك العام للبلاد إلى نحو 13 مليون طن.

وقدرت وزارة الزراعة إنتاج مصر من القمح بنحو 9.5 مليون طن، الأمر الذي يجعل القاهرة تستورد 3.5 مليون طن لسد فجوتها الغذائية.



نادر نورالدين
تكلفة تخزين طن
من القمح تبلغ 5
دولارات

قال نادر نورالدين، خبير الزراعة بجامعة القاهرة، إن مصر حققت طفرة كبيرة في المشروع القومي للصوامع مؤخرا، ونجحت الحكومة في إنشاء ثلاث صوامع تسع نحو مليون ونصف مليون طن من القمح. وأضاف لـ "العرب" أن الكمية الموردة للحكومة في موسم حصاد القمح



محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - وضعت الحكومة المصرية المشروع القومي للصوامع على سلم أولوياتها للسيطرة على فجوة استيراد القمح التي تتصاعد سنويا نتيجة زيادة معدلات الاستهلاك، وسوء عمليات التخزين التي تفقد البلاد نحو 1.4 مليون طن بسبب التخزين في الأماكن المتفرقة.

وفتحت استراتيجية القاهرة لتأمين الغذاء بابا جديدا لتدفق الاستثمارات الأجنبية في قطاع اللوجستيات الخاصة بالتخزين وغيره، فيما تمول وتنفذ استثمارات دولة الإمارات العربية نحو 25 صوامة، فضلا عن الاستثمارات الكويتية والروسية، والتي أخذت في التزايد في الأونة الأخيرة في هذا المجال.

وتقود جمعية رجال الأعمال المصريين مبادرة للتكامل في مجال الأمن الغذائي من خلال تشكيل مجموعة عمل من الخبراء في الحكومة والقطاع الخاص لدراسة كيفية تحقيق التكامل مع بعض الدول العربية في مجال إنشاء الصوامع والمخازن الكبرى.

ووقعت القاهرة مؤخرا اتفاقا مع صندوق الأوبك للتنمية الدولي "أوفيد" لإنشاء مخازن لتخزين القمح في الموالي، فضلا عن الاتفاق مع دولة بيلاروس في مجال إنتاج وتصنيع الصوامع ومخازن الغلال لتلبية احتياجات السوق المصري والتصدير خارجيا.

وتشهد منطقة عرب العليقات التابعة لمدينة الخانكة، في محافظة القليوبية القريبة من القاهرة، تدشين أكبر مشروع قومي على مستوى الشرق الأوسط لصوامع الغلال، بما يعزز إنهاء معاناة استيراد القمح بوتيرته الحالية، وتجنب حدوث مفاجات النقل الدولي، فقد قدمت أزمة كورونا درسا

وتصدرت مصر لعقود المركز الأول عالميا في استيراد القمح لسد فجوة الغذاء وتوفير رغيف الخبر للمواطنين بتمن في متناول الجميع، فيما استهلكت طحيننا من أجل رغيف الخبر الشهر الماضي بنحو 613 ألف طن، أي ما يعادل استهلاكنا سنويا بنحو 7.35 مليون طن. ويستوعب مشروع "العليقات" نحو 5 آلاف طن من القمح عبر 18

مطالب بتفكيك عقبات التمويل أمام الشركات المغربية

المشاريع الصغيرة والمتوسطة مهددة بالاندثار بفعل شح السيولة

طالبت منظمات وطنية مغربية السلطات بضرورة منح المزيد من التسهيلات التمويلية والائتمانية لمساعدة الشركات المتضررة من فيروس كورونا على استعادة نشاطها وتفكيك العقبات، في وقت تواجه فيه المصارف أصلا إشكالية عدم سداد الديون وشح السيولة.

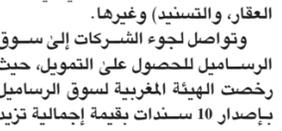
الإجراءات الرامية أساسا إلى دعم نسيج الشركات الوطنية لاستعادة ديناميتها، خصوصا لتجاوز التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن كوفيد - 19.

وسبق أن كشفت مديرية الدراسات والتوقعات المالية التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة المغربية، عن تفاقم حاجات البنوك إلى السيولة خلال شهر يوليو الماضي، لتصل في المتوسط إلى 10.2 مليار دولار، مقابل 10 مليارات دولار في يونيو و9.6 مليار دولار في مايو.

وأكدت المديرية لجوء بنك المغرب المركزي في يوليو إلى زيادة حجم عملياته لضخ السيولة التي بلغ متوسطها نحو 11.1 مليار دولار، مقابل 10.5 مليار دولار خلال الشهر الذي قبله. ووفقا للمديرية فقد تدخل البنك المركزي من خلال عمليات القروض المضمونة لمدة سنة برسم برنامج دعم تمويل المشاريع الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، والتي ارتفع متوسط مبلغها إلى 3.1 مليار دولار.

وضخ بنك المغرب (البنك المركزي) في الفترة الممتدة من 3 إلى 9 سبتمبر الجاري، 33.9 مليار درهم (3.4 مليار دولار)، في إطار برنامج دعم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة.

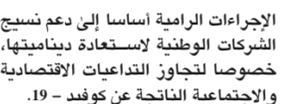
وقال شكيب لعلج، رئيس الاتحاد العام لشركات المغرب، الذي يمثل القطاع الخاص، إن "الوضع اليوم يتطلب تجميع القوى للتغلب على المشكلات والأضرار الاقتصادية التي سببتها الأزمة وتلك الموجودة قبل انتشار الوباء، مثل القطاع غير المهيكل وأجال الأداء، دون إغفال الجانب الاجتماعي الذي يجب أن يبقى في صلب الأولويات".



شكيب لعلج
يجب تجميع القوى
للتغلب على الأضرار
الاقتصادية

وعليه، فقد دعت الهيئة المغربية للمقاولات، في بلاغ، السلطات الإقليمية إلى الانفتاح على الهيئات المختلفة للشركات والتمثيلية المهنية والاستماع إلى مقترحاتها البناءة، وإشراكها في صناعة القرارات والحلول الممكنة، حين يتعلق الأمر بإجراءات الفتح والإغلاق الاقتصادي أيا كانت أسبابه.

كما طالب رشيد الوردجي رئيس الهيئة المغربية للشركات، القطاعات الوزارية المعنية بالصناعة والتجارة والسياحة والاستثمار والمالية والإدارة بالاجتماع مع الشركات المهتدة بالإفلاس



محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط - وجهت منظمات وطنية نداء للسلطات المغربية مطالبة باستئناف إجراءات منح القروض وطلبات الدعم المخصصة للشركات المتضررة في ظل تواصل الأزمة الصحية بوتيرة أكثر حدة أعادت البلد إلى مربع الإغلاق.

وتأتي هذه المطالب في وقت تكافح فيه المصارف المغربية أصلا إشكاليات لا حصر لها تتعلق بنشح السيولة وارتفاع حجم القروض غير المسددة.

وتكشفت الهيئة المغربية للشركات أن نسبة من طلبات الدعم المخصص للشركات لم يتلق أصحابها أي جواب من المصارف، وآخرون جاءهم الرد بالرفض. ودعت الهيئة وزارة الاقتصاد والمالية والإدارات التي تخضو تحت إشرافها، إلى تفكيك العقبات أمام الشركات للحصول على برامج الدعم والتمويل، تفعيلًا لمضامين التوجيهات الملكية والبرامج الحكومية ذات التوجه التنموي.

وفي هذا الصدد أكد صندوق الضمان المركزي، أن نحو 15.183 شركة استفادت من برنامج "ضمان إنعاش" الذي يهدف إلى ضمان قروض الشركات الصغيرة جدا و"ضمان انطلاقة" الموجه للشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة حيث بلغ حجم القروض المضمونة 22.4 مليار درهم (2.6 مليار دولار).

وقد أطلق صندوق الضمان المركزي نافذته التشاركية "مسند تمويل" المخصصة حصريا لنشاط التمويل التشاركي، وذلك في إطار مواكبة لسوق التمويلات التشاركية، وتهدف إلى تسهيل الولوج للتمويلات الممنوحة من طرف البنوك والوفاة التشاركية لفاضة كل من الشركات والأفراد من خلال تقديم



شكيب لعلج
يجب تجميع القوى
للتغلب على الأضرار
الاقتصادية

اليات ضمان مخصصة لهذا الغرض. وطالبت الهيئة المغربية للشركات المؤسسات البنكية والمصرفية بترجمة التوجيهات الملكية عبر مساطر واضحة، وآليات مضبوطة، لاسيما في ما يتعلق بالتمويل الذي يؤمن مخاطره صندوق الضمان المركزي، بهدف ضمان الاستقرار الاقتصادي، والحفاظ على مناصب الشغل، وزرع الثقة في نفوس المستثمرين بكل فئاتهم، وكل مبادرات التشغيل الذاتي للشباب المؤهل.

ولتعزيز التشغيل الذاتي للشباب المؤهل وتنافسية الشركات المحلية والمنتج المحلي، بما يمكن من تنشيط الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو، وإحداث فرص الشغل، دعا رئيس الحكومة سعد الدين العثماني، إلى التقيد بمجموعة من



شبح البطالة يخيم في الأفق